



PROVISIONAL

A/PV.2371

2 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والحادية والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣.١٠

الرئيس : السيد ثورن (لكسمبرغ)

ثم : السيد اردمبيلغ (نائب الرئيس) (منغوليا)

— مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

ألقيت الكلمات من :

السيد شودي (بنغلاديش)

السيد شونوك (تشيكوسلوفاكيا)

السيد بيلكا-كارلترى (النمسا)

السيد مطيع (اليمن الديمقراطية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠ / ٥

مواصلة مناقشة البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد شودرى (بنغلاديش) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس، أود أن أضم صوتي ، للذين تحدثوا قبلي ، في التقدم اليكم ، سيدى الرئيس ، بتهانينا الصادقة بمناسبة انتخابكم رئيسا لمناقشات هذه الجمعية . سيدى الرئيس ، لقد اعتلتم هذا المنصب الرفيع بسجل حافل من التفاني في العمل ، في خدمة بلادكم ، ومن أجل الصداقة والتفاهم بين الشعوب . ونحن نعاهدكم يا سيادة الرئيس ، على التعاون الصادق معكم ، من أجل تحقيق مهامكم الجسيمة .

وأود ، أيضا ، ان أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر على قيادته المبرزة للعمل في الدولة التاسعة والعشرين للجمعية ، وكذلك الدورة الخاصة السابعة التي تلتها . ان هذه الدورة للجمعية العامة تمثل الذكرى الثلاثين للام المتحدة . وخلال تلك السنوات شهد العالم تغيرات ثورية في المجالات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية . وان جميع القضايا القديمة قد تراجعت الى الخلف ، وظهرت مشكلات جديدة تستحق الأولوية . ان ما يسمى بالحرب الباردة التي اتسم بها عالم يقوم على قطبين لقوتين عظميين ، قد حل محلها عالم متعدد الاقطاب ، سمته الرئيسية هي تأكيد الذات من جانب الجزء الاعظم من البشرية ، الذي خنق صوته الاستعمار والامبريالية . ان تحررها السياسي هو وحده الذى يضمن لها الحرية الحقيقية .

ان الامم المتحدة تعكس هذا التغير ، وان دول العالم الثالث تشكل الآن أغلبية مطلقة ، وهذا يدعو الى احساس جديد بالاتجاهات ، وفهم جديد للحقائق يجدد الذين تعودوا على الطرق القديمة ، صعوبة في قبولها .

وفي هذه الدورة ، نرحب بثلاثة أعضاء جدد هم موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، الذين انضموا الى الأمم المتحدة . ونحن نتطلع الى الترحيب بعضو آخر جديد ، العضو ١٤٢ ، وهو بابوا غينيا الجديدة .

وبالنسبة للدول النامية الصغيرة مثل بنغلاديش ، فإن الأمم المتحدة ، ليست فقط أفضل منصة ، بل هي المنصة الوحيدة ، التي يمكن عن طريقها سماع صوتها . ولذلك فإن بنغلاديش ، منذ بداية نشأتها كدولة مستقلة ذات سيادة ، قد عاهدت الأمم المتحدة على التمسك بالاهداف ، والمبادئ المتضمنة في ميثاقها . ونحن نؤيد كافة الاجراءات ، التي تؤدي الى تدعيم الأمم المتحدة . ان بلادى عليها دین خاص لمنظمة الأمم المتحدة ، وكذلك للدول الصديقة ، حيث قدمت لنا معونة قيمة في جهودنا الوطنية ، من أجل مواجهة التحدى الذى فرض على بلادنا في أعقاب الدمار ، الذى حل بها ، - والذى صاحب ظهورنا الى الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة - والكوارث الطبيعية المتتالية ، التي منينا بها فيما بعد .

ونحن مقتنعون ، بأن شعبنا يمكن أن يجني ثمار الاستقلال ، وان يبذل كل جهد ممكن لمواجهة تحدى الفقر والجهل ، ولكن في اطار بيئة يسودها السلام ، لذلك فقد اتبعنا سياسة تقوم على عدم الانحياز المبني على الاحترام لسيادة الدول ، وسلامة أراضيها ، والذى يسعى لدعم الصداقة مع كافة البلدان ، لقد طورنا علاقاتنا الودية القائمة على المنفعة المتبادلة مع جميع جيراننا ، ومع جميع الدول في منطقتنا ، وكذلك مع جميع دول العالم ، بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . ولقد تهنينا آمال وأمانى دول العالم الثالث ، وشاركنا بطريقة ايجابية في مناقشات المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر عدم الانحياز ، ومؤتمر الكومنولث . ان سياساتنا ، وموقفنا ، نحو المشكلات الدولية الحالية ، ينبع مباشرة من سعيينا الى السلام والاستقرار . وبالرغم من النظريات المطمئنة التي تقول ، انه كلما زاد انتاج اسلحة الحرب ، كلما قلت الفرصة لاستخدام هذه الاسلحة ، فان النتيجة المنطقية لسباق التسلح ، الذى لا هوادة فيه ، هي الحرب ، التي لا مفر منها . والحرب في العصر النووى تعني الدمار الكامل ، وحتى بدون حرب ، فان سباق التسلح يعتبر تبديدا ، لا ضرورة له ، للموارد ، تلك الموارد المحدودة ، التي تعتبر في هذه اللحظة ، غير كافية لمعالجة مشكلات الجوع ، والمرض ، والجهل ، التي يعاني منها جزء كبير من الاسرة الانسانية .

ان بنغلاديش تساند وتؤيد نزع السلاح الفعّال والشامل ، سواء كان سلاحا نوويا أو تقليديا .

نحن نريد نزع السلاح ، لأننا نريد أن نرى هذا العالم متحررا من ويلات الحرب ، ولا يمكن لأى عهد أو ميثاق أن يضمن السلام بطريقة أكثر فعالية من نزع السلاح . نحن نريد تحقيق نزع السلاح ، - اذا أردتم - لسبب أناني ، لكي نحصل على جزء من الموارد ، التي سوف تحوّل من هذا الانفاق العقيم على الأسلحة ، الى انتاج الغذاء الذى يساعد على الحياة . وهذا أيضا سوف يخدم الهدف المنشود للمجتمع الدولي ، ألا وهو بناء نظام اقتصادى جديد ، يضمن عالما أكثر عدالة ، وأكثر سلاما .

وفي هذا الاطار ، نحن نرحب بمحادثات سولت الثانية للحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية . ولكن أرجو أن تسمحوا لي أن أعرب عن قلق الدول غير النووية ، بأن أشير الى أن مجرد الحد من الأسلحة النووية ، بالرغم من أنه خطوة في الاتجاه السليم أو الصحيح ، فانه لا يؤدى بنا الى نزع السلاح النووى ، فما هي فائدة الحد ، أو حتى خفض عدد الأسلحة ، اذا كانت الأسلحة الأخرى المتبقية يجرى تطويرها بشكل أكثر تعقيدا ، لتصبح أكثر تنوعا وأكثر دقة ، وأكثر قدرة على الدمار حتى ولو لم يتم الحد منها أو خفضها ؟ ان ما ينتظره العالم بالفعل ، هو عالم يخلو من الأسلحة النووية ، سواء كانت استراتيجية أو غير استراتيجية .

ان بنغلاديش تعتبر معاهدة عام ١٩٦٨ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، اجراء ايجابيا لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ولا سيما في اطار الانتشار السريع للتكنولوجيا والمواد النووية . ان هناك مشكلتين حيويتين مرتبطتان بعدم انتشار الأسلحة . ان عدم الانتشار لم يكن يقصد به أن يقسم العالم بصفة دائمة الى دول نووية ودول غير نووية ، وبينما نجد أن الدول التي تملك القدرة النووية ، سواء كانت فعلية أو ممكنة ، قد تخلّت عن حقها في الحصول على الخبرة النووية ، فان الدول النووية بالفعل ، قد أخذت على نفسها ان تتفاوض بنية طيبة ، ليس فقط للحد والخفض من الأسلحة ، بل لكي تتخلص من ترساناتها النووية . ان المنطق العام يقول ، ان أى تأخير في تحقيق نزع السلاح النووى الشامل ، سوف يقلل من فرصة منع الانتشار .

هناك حاجة أيضا الى توضيح المشكلة الخاصة بالتفجيرات النووية من أجل الأغراض السلمية .

واذا كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ممكنة فنيا ، فينبغي أن نوجد الوسائل التي تسمح بالتفجيرات النووية السلمية ، وفقا ل ضمانات مناسبة .

ان المعاهدة الخاصة بمنع التجارب النووية المحدودة لعام ١٩٦٣ لم تتناول التجارب التي تجرى تحت الأرض ، ومن المفهوم أن التجارب تحت الأرض ، قد تم القيام بها بشكل نشط ، لجعل الأسلحة النووية أكثر قدرة على التدوير . ونحن بطبيعة الحال نؤيد مد هذا الحظر الى تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض .

وليس من الضروري ، بالنسبة لي ، أن أؤكد أن بلادى تعارض كافة أشكال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والبيئية أو الجيوفيزائية .

ان المبادرة الخاصة بخلق مناطق للسلام في مختلف أجزاء العالم ، قد أكتسبت دفعة جديدة خلال السنوات الأخيرة . ونحن نرحب بهذا الاتجاه ، ونعتقد أنه يقدم الاطار اللازم ، الذى يمكن عن طريقه ، الحد من التهديد الذى تشكله الأسلحة النووية الحرارية ، بحيث يمكن القضاء على هذا التهديد في النهاية . ولكي تنجح هذه الاجراءات ، فان الاقتراحات الخاصة بخلق مناطق سلام ، ينبغى أن تسبقها مشاورات مستفيضة بين دول المنطقة ، وينبغي أن تقوم هذه المشاورات ، على تعاون هذه الدول وموافقتها . وانني أؤكد تأييد بلادى ، لجعل المحيط الهندى منطقة سلام .

ان الطريقة المباشرة ، لمعالجة مشكلة ضمان أمن الدول غير النووية ، هي أن نحصل على تعهد من الدول المالكة للأسلحة ، ألا تستخدم هذه الأسلحة ضد الدول التي لا تملكها . وفي حالة عدم وجود مثل هذا الضمان الرسمي ، فقد قدم اقتراح خاص بخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية ، على غرار ما اقترحته معاهدة بلاتلوكو لعام ١٩٦٢ التي قبلت بمقتضاها عشرون دولة فـي أمريكا اللاتينية ، الحظر الخاص بانتاج أو تلقي أو حشد الأسلحة النووية . ونحن نؤيد مثل هذه التحركات من حيث المبدأ ، بالرغم من أننا نعتقد أن هناك شرطا هاما مسبقا ، لجعل هذه التحركات ممكنة التنفيذ ، وهو أنه ينبغي أن تكون هناك مشاورات مستفيضة مع دول المنطقة ، وينبغي أن يكون هناك اتفاق في الرأى ، بين تلك الدول التي تشترك في انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية .

لقد أيدنا بصفة مستمرة ، جميع المحاولات التي ترمي الى تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . ونحن نؤمن ايمانا عميقا ، بأن هذه التسوية ينبغي أن تقوم على أساس الانسحاب الكامل لاسرائيل ، من كافة الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة .

وبالنسبة لقبرص ، فقد أيدنا جميع المبادرات نحو تحقيق تسوية ودية للمشكلات الرئيسية . ونحن نؤمن بعمق بأنه لا يمكن لأى حل بالنسبة لهذه المشكلة ، أن يكون حلا دائما ، ما لم يأخذ في اعتباره الأماني المشروعة للجالياتين التركية واليونانية في قبرص . ونحن نأمل أن تتمكن الجاليتان من العيش معا في أمن ، وبكرامة وشرف .

نحن نؤمن أن شعب كوريا ، ينبغي أن يسمح له بأن يتابع الهدف الخاص باعادة التوحيد السلمي لبلاده المقسمة ، بعيدا عن أى تدخل خارجي .

اننا نعتقد أن جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية جنوب فيتنام ينبغي أن تنضما إلينا في الأمم المتحدة في أقرب فرصة . ان الكفاح الذى استمر ثلاثين عاما من أجل الحرية والسلام ، ذلك الكفاح الذى شنه شعب فيتنام ، قد جعله أهلا للعضوية في منظمة تستهدف دعم الحرية والسلام في أرجاء هذا العالم .

اننا نبتهج لأن عطية تصفية الاستعمار ، قد تقدمت بسرعة الى الأمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان الامبراطورية الافريقية للبرتغال ، لم تعد موجودة ، وآخر مناطق هذه الامبراطورية ، أنغولا ، وهي على وشك الحصول على استقلالها . لكن ما يحزننا هو النزاع القائم بين المناضلين من أجل الحرية ، ونحن نأمل أن يتمكنوا من التغلب على خلافاتهم في أقرب فرصة ، دون تدخل من الخارج .

ان عطية تصفية الاستعمار لم تستكمل بعد ، ويتضح هذا عندما ينظر المرء الى الجزء الجنوبي للقارة الافريقية ، وان ما يمكن أن نعتبره أشكالا كلاسيكية من أشكال الاستعمار ، قد أضيف اليه نوع كره من العنصرية ، التي كان ينبغي أن تدفن تحت أنقاض الحرب العالمية الأخيرة .

نحن نؤيد شعب ناميبيا تأييدا كاملا ، في كفاحه من أجل التخلص من السيطرة غير الشرعية لجنوب افريقيا ، وكذلك نؤيد كفاح شعب زيمبابوى لاقامة حكم الأغلبية . ان كفاحهم يرتبط ارتباطا

وثيقا بغالبية السكان غير البيض في جنوب افريقيا ، وهم يستهدفون وضع حد للنظام القائم على الاضطهاد والوحشية ، والذي فرض عليهم من قبل الأقلية .

ان موزامبيق كدولة ذات سيادة ، وأنغولا التي هي بصدد أن تصبح دولة ذات سيادة ، وناميبيا التي هي وفقا للقانون تعتبر تحت اشراف الأمم المتحدة ، أمام كل هذا فان جنوب افريقيا ، ليس لديها أى اختيار سوى قبول التعايش السلمي مع الشعوب السوداء المحيطة بها ، وعليها أن تتخلص من سياسة التمييز العنصرى البغيضة ، وأن تتحرك مع الأغلبية السوداء في سبيل المشاركة في الثروة والسلطة ، بدلا من أن تتخذ طريق المؤتمرات السياسية . ونحن واثقون أنه لم يعد من الممكن الاستمرار في انتهاك الحقوق الانسانية الأساسية ، وبما دئ ميثاق الأمم المتحدة .

ويبدو أن حكومة بريتوريا قد أدركت هذه الحقيقة ، وقد أكيل المدح والثناء الجمل لما سمي تغييرا جوهريا في سياسة بريتوريا ، ولكن هل تأكدنا من أن تحركات بريتوريا ليست سوى مناورات تستهدف تأجيل يوم الحساب ؟ نحن في حاجة الى أن نكون حذرين للغاية .

سيدى الرئيس ، لقد انتهى العهد الذى كانت تعتبر فيه المشكلات الاقتصادية ، موضوعات يعالجها الخبراء الاقتصاديون فقط ، فالأقتصاد الآن مرتبط بعلم السياسة ، وان وزراء الخارجية ، بل وأحيانا رؤساء الدول ، هم الذين يجتمعون بشكل متزايد لمناقشة المشكلات الاقتصادية الثنائية أو الدولية . وتاما ، كما تعرف الدول فان عليها أن تتخذ القرارات السياسية للتدخل اذا دعا الأمر ، وأن تتدخل لكي تجعل اقتصادياتها تنمو . كذلك فان المجتمع الدولي بدأ يتعلم ان القرارات السياسية ، ينبغي أن تتخذ لا نقاذ شعوب العالم ، أو على الأقل — لا نقاذ قسم كبير منهم ، من الآثار الضارة لنظام لا يؤدى فقط الى الابقاء على المجتمع العالمي مقسما الى أقلية غنية وأغلبية فقيرة ، بل يعتمد الى توسيع الفجوة التي تفصل بينهما يوما بعد يوم .

ونحن كما نرى الأمور ، نجد أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى نسعى الى اقامته ، لن يكون له معنى ، مالم يؤد الى التغلب على هذه الفجوة ، الفجوة التى تفصل أقلية من الأغنياء عن الأغلبية من الفقراء . ونحن نرحب بالمفاوضات التى دعت اليها قرارات الدورة الخاصة السابعة ، والتى تستهدف ايجاد الوسائل التى تساعد على نقل رأس المال والتكنولوجيا ، من الدول المتقدمة الى الدول الأقل نمواً ، وسوف تفشل هذه المفاوضات فى هدفها الرئيسى أو الجوهرى ، اذا لم يساعد هذا النقل ، الدول النامية ، ليس فقط على التقدم ، بل على اللحاق بركب العالم المتقدم .

وأثناء التفاوض من أجل هذا النقل الكبير للموارد الذى ينبغى أن يعنى قبول الدول المتقدمة بطريقة طوعية / درجة أبطأ من النمو لأنفسها ، فان الدول النامية لا يمكن أن تخلى نفسها من مسؤولية بناء أوطانها حتى يمكن أن تستفيد من هذه الفرصة . وفي الواقع أن الدول النامية لا يمكنها أن تطالب باعادة تنظيم النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دون اعادة تنظيم النظام الاقتصادى والاجتماعى الخاص بها . ان الاصرار على أن تقف هذه الدول على أقدامها . وأن تقوم بالاصلاحيات الداخلية ، ليعتبر من الشروط الضرورية والأساسية لجعل النظام الدولى الجديد أمراً ممكن التحقيق .

ان الاحساس بالاعتماد على الذات بشكل جماعى ، والمساعدات المتبادلة بين الدول النامية ، التى تنتمى الى منطقة واحدة ، وتشترك فى مصير واحد ، فى حاجة الى مزيد من الدعم . ان حكومة جمهورية بنغلاديش ، هي الآن بصدد وضع خطة للتنمية ، تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى ، فى المجال الزراعى ، وضمان الاستخدام الأفضل للقدرة الصناعية القائمة . كذلك فقد بادرت ، بوضع برنامج شامل للعمل ، يستهدف التحكم فى النمو السكانى ، وتحسين ورفع مستوى الادارة ، وخلق اطر عام ، يصلح لتحقيق التنمية الاقتصادية . وبينما نسعى من أجل تحقيق الاعتماد على الذات ، فنحن نرحب برأس المال الأجنبى ، والتكنولوجيا الأجنبية ، لمساعدتنا فى بناء مقومات أساسية اقتصادية متينة ، تضمن لنا الاستمرار فى النمو .

بعد تحقيق السلام ، لا يوجد موضوع أكثر أهمية ، بالنسبة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، من موضوع حقوق الانسان ، حقا ان هذا الموضوع ، قد شغل اهتمام الأمم المتحدة

أكثر من أى موضوع آخر ، وان ايجاد فرص متكافئة في الحياة للجميع ، ليعتبر مفهوما أساسيا لحقوق الانسان ، ومن أجل تأكيد هذا المفهوم ، فقد أعتبر عام ١٩٧٥ عاما دوليا للمرأة ، وقد تأكد ذلك في المؤتمر العالمي الذى انعقد أخيرا في مدينة المكسيك ، وان خطة العمل العالمية ، وسلسلة القرارات التي ارتبطت بها ، تستحق أن تدرس وتنفذ بعناية .

لقد قيل حقا ، ان التشريع وحده لا يمكنه أن يقضي على الأساليب والتقاليد ، وحتى القوانين التي تسمح بالتمييز بشكل أو بآخر ، وان ما هو مطلوب هو التعليم ، وتغير المواقف ، وفوق ذلك كله ، الرأى العام . ولكن الأمم المتحدة ليس أمامها اختيار سوى أن تطلب من كافة الدول الأعضاء أن تستخدم استخداما كاملا سلاح التشريع في محاربتها للتمييز ، مهما اتخذت أشكال ، سواء كان تمييزا عنصريا ، أم دينيا ، أم تمييزا من الطبقات ، أو تمييزا جنسيا ، وبغض النظر عن المستوى الذى يمارس عليه التمييز ، اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا .

والواقع أنه من قبيل التناقض أن يكون للتقدم التكنولوجي والعلمي أية آثار ضارة على حقوق الانسان . ومن بين المشكلات الجديدة العديدة في هذا المجال ، يمكنني أن أذكر الضرر الذى تعرض له حق السرية عن طريق تطوير أساليب الانصات الألكترونية الحديثة . ان القدرة التدميرية للأسلحة الحديثة ينبغي أيضا أن تعتبر انتهاكا لحق الانسان في الحياة ذاتها .

ان الموضوعات التي تواجه مؤتمر قانون البحار ، تعتبر موضوعات بالغة التعقيد ومشعبة الجوانب ، وأن هدفها هو خلق اطار دولي قانوني ، يسمح باستغلال الموارد الواسعة الحيّة وغير الحيّة للبحار ، من أجل فائدة كافة الشعوب ، وليس فقط لفائدة هذه الحفنة من الدول التي تملك امكانيات استغلال هذه الموارد .

ولكن من دواعي سرورى ، أن ألاحظ أن الخلافات بين المؤتمرين قد بدأ مجالها يضيق ، لاسيما خلال الدورتين الخاصتين بالمفاوضات ، اللتين انعقدتا في كراكاس عام ١٩٧٤ ، وفي جنيف في الربيع الماضي . وأود أن تتحرك الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية على السواء ، نحو قبول الحقوق السيادية للدول الساحلية ، على مواردها الطبيعية ، كما هي واضحة من المفهوم الخاص بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ، وهناك اتفاق عام في الرأي ، يؤيد هذه المجالات الواسعة ، المتعلقة بالاختصاص على الموارد التي تمتد حتى ٢٠٠ ميل . وبالرغم من أنه تم التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ ، على اقامة سلطة دولية لقاع البحار ، فان الخلافات ما زالت قائمة ، فيما يتعلق بنطاق هذه السلطة واختصاصاتها . ان اساس المشكلة ، هو ما اذا كان يمكننا أن نخلق نظاما عالميا للمحيطات ، لكي نستغل الثروة الكامنة في قاع البحار في كوكبنا ، من أجل المصلحة الجماعية للبشر ، ولاسيما للعالم النامي . ان مثل هذا التوزيع ، للموارد المحيطات ، سوف يتناسب مع خلق نظام اقتصادى دولي جديد . وهذا هو الهدف الذى نسعى اليه جميعا .

ونحن نؤمن ، بأنه يمكن ان تكون هناك معاهدة خاصة بقانون البحار ، مقبولة بصفة عامة وان معظم الدول راغبة في تحقيق هذا الامر . ان الاطار والموضوعات والحلول البديلة ، قد تم جمعها وتحليلها ، وامكن ايضا التوصل الى بعض التوفيق في وجهات النظر ، ولكن ما نحتاج اليه الان ، هو الرغبة في التفاوض بشأن هذه الموضوعات الجوهرية . وان الدورة المقبلة للمؤتمر التي سوف تنعقد في نيويورك في العام القادم ، سوف تكون دورة حاسمة ، تستهدف التحرك بعيدا عن المواقف القائمة على المساومة ، بغية التوصل الى حلول ملموسة . وان الفشل لـن يؤدي الا الى اجراءات من جانب واحد ، سوف تضر بمصلحة البشر ، بصفة عامة . ارجو ان تقدروا خطورة الموقف القائم ، ان لم نتوصل الى وضع اطار قانوني دولي في مجال قانون البحار ، واننا لم نتمكن من تحقيق ذلك في فترة زمنية قصيرة .

ان الفضاء الخارجي ، الذى كشف التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث عن امكانيات استخدامه قد درسه المجتمع الدولي بطريقة سلبية ، حيث فرض حظرا على استخدامه للاغراض غير السلمية ولكن امكانيات استخدامه للاغراض السلمية ، تحتاج الى ان تستغل لصالح البشر .

ان لجنة الجمعية العامة الخاصة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، تعالج حاليا نوعين من التكنولوجيا النووية في مجال الفضاء الخارجي طورتهما الولايات المتحدة ، أولهما الاستشعار عن بعد ، عن طريق الاقمار الصناعية ، وهو يتضمن امكانيات كبيرة للبحث والتنقيب عن الموارد المعدنية ، وجمع المعلومات الخاصة بمجال الزراعة ، والكشف عن الموارد القريبة من سطح البحر وغيرها ، وهناك قمران صناعيان قد اعطيا براهين على فائدهما في هذا المجال أما التكنولوجيا الاخرى الجديدة ، فتتمثل في البث المباشر عن طريق الاقمار الصناعية . وان البث الدولي التجريبي قد بدأ يتم عن طريق القمر الصناعي التابع للولايات المتحدة ATS-6 ، الذي ييثر البرامج التعليمية لكثير من المجتمعات .

ان هذه التكنولوجيات لها آثار قانونية معقدة . فهل يمكن أن يتم الاستشعار عن بعد عن طريق الاقمار الصناعية ، ضد ارادة دولة معينة ؛ أو هل يمكن لقمر صناعي يقوم بالبث المباشر للمستمعين ان يستخدم لأغراض تعتبرها الدولة التي تستقبل البث غير ودية أو معادية ؛ ونياية عن بنغلاديش ، التي يمكن ان تستفيد كثيرا من هذه التكنولوجيات ، في التعرف على موارد اقتصادية جديدة أو تطويرها ، أو تتمكن من معالجة مشكلات كمسكلة الامية ، فاني اعرب عن ألمي ، في امكانية التوصل الى اتفاقيات دولية تستجيب للاعتراضات التي تعتبر مشروعة ، وتفتح ابوابا واسعة امام التقدم الاقتصادي والثقافي .

اخيرا ، أود أن انتقل الى موضوع اصلاح ميثاق الامم المتحدة . لاشك أنه في الاعوام الثلاثين الاخيرة من وجود الامم المتحدة ، قد اظهرت المنظمة بعض مواطن الضعف . ولكي نعالج أوجه هذا النقص ، فنحن نؤيد الفكرة التي تدعو الى اجراء المشاورات بين الدول الاعضاء ، بغية التوصل الى طريقة اجراء هذا اصلاح . ولكن نظرا للتوسع الشاسع في دور الامم المتحدة في كافة مجالات السعي الانساني ، نجد ان اهتمامنا الرئيسي ، ينبغي ان ينصب على محاولة أن نقوم بتنفيذ قرارات وبرامج الامم المتحدة ، بشكل اكثر فاعلية ، وبواسطة الجهود التعاونية الدولية ، وذلك بدلا من ان نعيد النظر في الميثاق . واعتقد ان هذه الحقيقة تتضح بصفة خاصة ، عندما نعلم انه بينما ابرز مرور الزمن بعض العيوب ، او أوجه النقص في الامم المتحدة ، فانها ، بالرغم من ذلك ، قامت وما زالت تقوم بخدمات كبيرة ، لحل المشكلات التي تواجه العالم .

فضلا عن ذلك ، فإن الحالات التي حدث فيها الفشل ، فقد كان يعزى ذلك الى الانانية الوطنية للدول الأعضاء ، أكثر مما يعزى الى عيوب في بنیان الميثاق نفسه . وفي ختام حديثي أود أن اعرب نيابة عن شعب بنغلاديش عن أمل في أن مناقشات هذه الدورة الثلاثين سوف تخلق فرصا أفضل للسلام والتقدم لكافة شعوب العالم .

السيد شنويك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي ، أولا وقبل كل شيء ، أن اهنئكم بانتخابكم لمنصب الرئاسة للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود كذلك أن اذكر بهذه المناسبة بأن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ودوية لكمسبرغ ، ترتبطان بروابط تاريخية منذ أمد بعيد . وانني اتمنى لكم كثيرا من النجاح في مباشرتكم لمهام منصبكم .

واسمحوا لي أن ارحب أيضا بالأعضاء الجدد في منظماتنا : جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية . ان هذا العام ، هو الذكرى الثلاثين للانتصار الذى حققه العالم على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، وهذه مناسبة لنا ، نحن التشيك والسلوفاك ، لى نتذكر الأحداث التي كان لها أثر كبير على بلدنا ، ابتداء من معاهدة ميونيخ المهينة ، والتفكير في أسبابها . ان هذه السنوات الطوال من احتلال النازي لبلادنا ، اعطتنا درسا تراجيديا لمعنى الفاشية ، ومع ذلك فان شعب تشيكوسلوفاكيا لم يخضع أبدا للسيادة النازية ، ووقف دائما ضد جيوشها المسلحة . ونحن نذكر بالامتنان تحرير بلادنا على يد الجيش السوفياتي الذى مكن تشيكوسلوفاكيا من أن تبني دولة مستقلة ، وأن يكرس نفسه لتوفير ظروف السلام .

وبوصفنا عضوا في التحالف ضد الفاشية ، فاننا نقدر ونرحب بالجهود التي تبذلها الدول المتحدة لمقاومة الفاشية ، ولكي تبني حياة تقوم على أساس السلام الدائم والسيادة والمساواة والتعاون والتعايش بين الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية . ونحن نفخر بأننا في سان فرانسيسكو كنا من بين الدول الـ ١٥ التي أسست هذه المنظمة والتي جسدت المبادئ التي سبق ذكرها في الميثاق . ان الأمم المتحدة وقد مضى عليها ثلاثون عاما ، قد برهنت على شرعيتها ، وعلى قدرتها

على الاستمرار ، وكسبت مكانة كبرى في العلاقات الدولية . ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة في هذا الوقت ، تمثل خير مجال لحل جميع المشاكل العالمية .

وفي هذا الصدد ، ما تزال هناك ذكريات تاريخية تهمنا ، فمثلا هناك العلاقة بين الدرس الذي استخلصناه من هذه الحرب الضروس ، وبين ما ينبغي علينا الآن من تدعيم للسلام العالمي ، على أساس التوسع في سياسة الانفراج وتنمية التعاون الدولي ، والتقدم وبذل الجهود في مجال نزع السلاح .

ان دولتنا ، وهى التي لم تنج خلال التاريخ العاصف للقارة الأوروبية من كل الحروب التي جرت على ساحة هذه القارة ، يهيمها جدا أن تستمر عملية الانفراج في اوروبا وفي العالم كله . وكما نرى فان هدفنا هو أن تكون العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة قائمة على مبادئ عدم استخدام القوة ، والاعتراف بعدم الاعتداء على الحدود ، وتسوية الخلافات عن طريق المفاوضات ، وتبادل المصالح الاقتصادية عن طريق التعاون .

ان الجهود التي ترمي الى تنفيذ هذه المبادئ ، قد انعكست على ما توصل اليه مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، فقد قال ، جوستاف هوساك ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ورئيس الجمهورية ، بأن تشيكوسلوفاكيا رحبت في هلسنكي بالوثيقة النهائية التي اعتمدها المؤتمر ، فهى وثيقة لها دلالتها الكبرى في وقتنا هذا ، ان تمثل الذروة السياسية لنتائج الحرب العالمية الثانية . ان دولتنا مستعدة لكى تنفذ كل ما انتهي اليه هذا المؤتمر . ولكى تعيش البشرية ، فانها لا يمكن أن تفكر في العودة الى الحرب الباردة التي قد تكون الخطوة الاولى نحو عالم يشبه عالم هيروشيما . ونظرا لتوازن القوى في العالم الآن ، فان التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، يعتبر هو السياسة البديلة الدولية الوحيدة المعقولة التي يمكن أن تقوم .

ان أية تسوية في اوروبا تقوم على مبادئ اعلان مؤتمر هلسنكي يمكن أن تكون وسيلة حافزه للبحث عن تسويات مماثلة في مختلف اجزاء العالم ، وخاصة في آسيا ، ان المبادرات التي ترمي الى تنفيذ فكرة الأمن الجماعي أيضا في هذه القارة ، تعتبر مفيدة ومنطقية في نظرنا .

ونحن نسجل بارتياح أن سياسة تعميق عملية الانفراج الدولي ، أصبحت أيضا عاملا حاسما

في عمل منظمتنا . ان عبارة " الانفراج " قد أصبحت جزءاً من المصطلحات السياسية التي تستخدم في الأمم المتحدة . ان تشيكوسلوفاكيا ، مع سائر الدول في المجتمع الاشتراكي ، تعمل كل ما في وسعها لكي توضع مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، والتعاون المفيد بينها ، موضع التنفيذ وأن تصبح جزءاً من النشاطات اليومية للأمم المتحدة .

ومع ذلك فاننا لا نزال واقعيين . فبالرغم من الجو المناسب للسياسة الخارجية ، فاننا ندرك ان الذين يقاومون التنمية الايجابية في العالم ، لم يسلموا بعد ، وانهم مازالوا يحاولون عرقلة هذه التنمية . ومع ذلك فالذين يبذرون الشكوك حول فائدة الوفاق ، يجب ان يفهموا انهم مسئولون عن كل هذه القوى التي تعمل لصالحها فقط والتي تريد ان تعيد العالم الى أيام الحرب الباردة والمواجهة الخطيرة .

ان تشيكوسلوفاكيا وهي جزء من المجموعة الاشتراكية وعضو في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ، ومعاهدة وارسو ، التي نحتفل بمرور عشرين عاما على انشائها ، تسير ، وستسير وما في السبيل الذي سارت فيه خلال الثلاثين عاما الماضية ، فمن صميم نظامنا الاشتراكي ان نعمل لا يحد سلام وأمن بين شعوب بلدنا ، لان هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من تنفيذ المثل الخاصة بالاشتراكية ، ان السياسة اللينينية للسلام ، تشكل أساسا لكل انشطتنا في مجال العلاقات الدولية . انها سياسة تقوم على المبادئ وتتفق مع مصالح البشرية جميعا ، وانطلاقا من هذه المبادئ ، وفي ظروف التعاون الوثيق مع الدول الاشتراكية ، فان الجمهورية التشيكية الاشتراكية قد نمت العلاقات الثنائية المتبادلة ، وكذلك العلاقات مع جميع بلاد العالم كاسهام منا في انشاء جـو جديد للحياة الدولية .

ففي خلال العام الماضي انعكس كل ذلك في العلاقات التشيكية مع مختلف دول أوروبا الغربية ، وخاصة مع فرنسا وفنلندا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وهولندا ، والدانمرك ، وكذلك مع اليونان ، وإيطاليا ، والبرتغال ، وتركيا ، وغيرها من البلاد . وبعد سنوات كثيرة من المفاوضات ، فان علاقاتنا مع جمهورية النمسا الاتحادية قد قامت على القواعد والمبادئ التي برهنت على انه ، مع النوايا الطيبة ، ومع الواقع ، يمكن ان تكون هذه القواعد والمبادئ وسيلة لحل جميع المشكلات المعقدة . واستطيع أن أقول بارتياح اننا في الوقت الحاضر تربطنا علاقات بناءة مع جميع الدول في القارة الأوروبية .

وبذلك ، وعن طريق الاتصالات الثنائية ، استطاعت تشيكوسلوفاكيا ان توفر الظروف المناسبة ليس للتعاون الثنائي فقط ، بل ايضا لانجاح المفاوضات المتعددة الاطراف في سبيل الحفاظ على الأمن في أوروبا .

ان الجمهورية التشيكية ، تعين دائما جهود الدول النامية في محاولاتها لدعم استقلالها وتأمين تقدمها ، فالدول غير المنحازة ، تمثل عاملا دوليا هاما في الكفاح من أجل اقرار السلام ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، ومقاومة كل مظاهر الاستغلال ، ونحن نقدر تقديرا كبيرا ، تعميق العلاقات مع الهند ، وافغانستان ، وايران ، وسوريا ، والعراق ، والجزائر ، وليبيا ، ومع الدول المستقلة حديثا في منطقة جنوب الصحراء في افريقيا ، وكذلك مع المكسيك وبيرو ، والارجنتين ، وكولومبيا ، ومع كثير من الدول الاخرى .

وفي السنوات الاخيرة ، جرت مفاوضات حول اعادة العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وبدون خطأ من جانبنا فان هذه المفاوضات لم توصل حتى الآن الى النتائج المرجوة . وفي ختام هذا الجزء من كلمتي ، أود ان اركز مرة أخرى ، على ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، قد عقدت العزم على ان تستمر في العمل ، في سبيل اقرار نظام تقوم فيه العلاقات ، على اساس من السلام في العالم كله ، وعلى مبادئ المساواة والأمن لجميع الدول ، والتعاون في سبيل تحقيق المصالح المتبادلة . وهذا واضح ، وقد أكدناه للسيد الامين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، أثناء زيارته الاخيرة لبراغ . ونود ان نضيف اننا نقدر تقديرا كبيرا عمل سيادته . ان العمل من أجل ايجاد جو مناسب لتحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الامريكية ، امر نرحب به ، وكذلك فنحن نرحب بجميع النتائج التي توصلت اليها المفاوضات بين الامين العام للجنة المركزية ، السيد بريجنيف وبين الرئيس فورد في فلاديفستوك . فمنذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حدثت احداث كثيرة ، تمثل نجاح الجهود الدولية في سبيل دعم السلام والقضاء على مراكز التوتر الدولي .

واود ان اذكر أولا ، انتصار شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس ، ان تشيكوسلوفاكيا مع الدول الاخرى في المجموعة الاشتراكية وجدت ان من واجبها دوليا ان تساعد هذا الكفاح العادل الى أن تحقق النصر النهائي . ونحن نؤيد طلب حكومتي فيتنام الديمقراطية ، وجنوب فيتنام ، لكسبي تمثلا تمثيلا كاملا متساويا داخل الامم المتحدة ، ان هاتين الدولتين عن طريق اعمالهما ، قد برهنتا على انهما مستعدتان للقيام بكافة الالتزامات التي يفرضها ميثاق الامم المتحدة ، وان تستمر في العمل من أجل السلام والأمن في العالم .

ان الدورة الثلاثين للامم المتحدة ، يجب ان تسهم في القضاء على الجوانب البالية من الحرب الباردة ، وان تعمل من اجل الانسحاب العاجل لكل القوات الاجنبية التي لا تزال تحتل احتلالا غير شرعي تحت علم الامم المتحدة ، الجزء الجنوبي من شبه جزيرة كوريا ، وذلك من أجل تحقيق معاهدة سلام ، وتنفيذ الاقتراحات المقدمة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، فسي سبيل ايجاد ظروف مناسبة للقضاء على التوتر ، وتدعيم السلام في هذه المنطقة .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تؤيد ايضا الجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل توحيد سلمي ديمقراطي لجزأى شبه جزيرة كوريا ، دون تدخل أجنبي .

ان التوسع في عملية الانفراج قد وفر ظروفًا تدعو الى الأمل من أجل تسوية أساسية للموقف المتفجر في الشرق الأوسط . ان هذا الموقف يقدم لاسرائيل فرصة لكي تبرهن عن نواياها في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ، وان تسحب قواتها من جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وأن تحترم الحقوق الشرعية لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حق هذا الشعب في اقامة دولة له . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد الاقتراح الرامي الى مواصلة العمل في مؤتمر جنيف من أجل السلام في الشرق الأوسط ، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، بشرط أن يأتي جميع الأطراف الى هذا المؤتمر على أساس اقامة سلام عادل دائم في الشرق الأوسط . اننا نؤيد تسوية شاملة لهذه القضية تضمن حقوق جميع البلاد في هذه المنطقة في استقلالها وتنميتها .

اننا مقتنعون أن مشكلة قبرص يمكن حلها بالوسائل السياسية . ان تشيكوسلوفاكيا تعرب عن تأييدها المستمر لحكومة قبرص . ونحن نكرر مرة أخرى فنقول اننا نؤيد تسوية سلمية للقضية القبرصية على أساس مبادئ احترام الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي ، وعدم انحياز جمهورية قبرص ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وسحب جميع القوات الأجنبية من أراضيها . في هذا العام ، كانت هناك حملة واسعة في العالم كله ، وكذلك داخل الأمم المتحدة في سبيل التضامن مع شعب شيلي في كفاحه ضد جرائم الطفمة العسكرية التي ذهبت بحكومة الرئيس الليندي الشرعية . ان الجمعية العامة في هذا العام يجب أن تدين الاعتداءات الصارخة ضد الحقوق الانسانية في شيلي ، ومن أجل إعادة الحقوق المدنية لشعب شيلي ، وذلك في سبيل تحريير المواطنين الشيليين ، لأن الطفمة العسكرية ما تزال تتجاهل نداءات الأمم المتحدة ، بما في ذلك القرار الذي اتخذ في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وما تزال تمارس الارهاب ضد قوى الديمقراطية هناك .

وبالرغم من نجاح كفاح التحرير خلال الأعوام الأخيرة ، فان الاستعمار لم تتم تصفيته حتى الآن نهائيا . ان الأمم المتحدة يجب أيضا أن تزيد من جهودها حتى يمكن القضاء على جميع آثار هذا الاستعمار الذي مضت عليه قرون ، وحتى يختفي نهائيا من خريطة العالم السياسية في أيامنا هذه . ان وفد تشيكوسلوفاكيا يؤيد ما هو مطلوب من القوى الادارية لكي تعمل في سبيل اعطاء الاستقلال لجميع الأراضي المستعمرة التي كانت تحت ادارتها .

من الصعب أن ندرك تحقيق الانفراج الدولي دون حدوث انفراج في الدوائر العسكرية نفسها . ان نزع السلاح ، قبل كل شيء ، يجب أن يعتبر عاملاً أساسياً لا غنى عنه ، وجزءاً لا يتجزأ من عملية الانفراج الدولي . وان دولتنا ، مع سائر الدول ، في المجموعة الاشتراكية كانت دائماً مناصرة لعملية وقف سباق التسلح ، واتخاذ الاجراءات الفعالة التدريجية التي تؤدي الى نزع السلاح نزعاً كاملاً شاملاً . وهذا نابع من شعور انساني عميق للسياسة الخارجية التي تنتهجها الدول الاشتراكية . وهناك أولوية في العلاقات الدولية الحديثة هي تحقيق نتائج ملموسة في سبيل المحادثات التي تجري بهدف نزع السلاح . فاليوم ، يمتلئ العالم بالأسلحة بمختلف أشكالها . كما أن المخزون المكثف منها ما زال ينمو . هل يمكن أن يكون هناك هدف انساني أفضل من هذا الهدف الذي يهدد العالم كله ؟

لذلك ، فاننا نعلق أهمية كبرى على النداء الذي وجهه ليونيد برجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، من أجل تخفيض الميزانيات العسكرية في الدول الكبرى ، والحد من الأسلحة وتخفيضها ، وإيجاد شروط ملائمة لنزع السلاح حقيقي في المستقبل . ان سباق التسلح قد لقي دفعة جديدة كبرى ، وذلك بالأبحاث التي تجري من أجل تنمية الأسلحة المدمرة . وفي هذا الصدد عندما يقوم الخطر الأكبر بإيجاد أسلحة مروعة أكثر من الأسلحة النووية فاننا يجب أن نرفع صوتنا تأييداً للمبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي في الدورة الماضية للجمعية العامة ، مقترحة توقيع اتفاق يمنع تطوير وصناعة أية أسلحة مدمرة جديدة .

في مجالات كثيرة ، بما فيها مجال الأمم المتحدة ، فان الدول الاشتراكية قد عملت دائماً في سبيل القضاء على الأسلحة المدمرة من الترسانات العسكرية ، وأن تستخدم الطاقة الذرية فقط للأغراض السلمية ، وأن تخصص المبالغ التي تصرف على التسلح ، في أوجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولذلك ، فان تشيكوسلوفاكيا تؤيد اقتراح السوفيات في سبيل عقد اتفاق سريع حول خطر كامل شامل لتجارب الأسلحة النووية .

ومن الأهمية بمكان ، في نظرنا ؛ تلك المفاوضات التي تجري لتخفيض القوات المسلحة والتسليح في وسط أوروبا . وقد اشتركنا في هذه المفاوضات ، ونأمل أن الحقائق السياسية الأوروبية الجديدة ستفتح مجالاً أمام امكانيات جديدة في محادثات فيينا ، على أساس احترام المبدأ القائل ، بأن أن

أية دولة مشتركة يجب أن يكون دائما موضع اعتبار . ونحن نعتقد أن المحادثات الجارية يجب أن تسفر عن تخفيض للقوات العسكرية في أوروبا .

ان الكفاح من أجل تحرير القوات المادية للحروب ، يعد أحد الواجبات الكبرى في الأنشطة الدولية الحالية ، نظرا الى حقيقة أن نزع السلاح يؤثر على جميع دول العالم ، ولذلك نحن نؤيد الدعوة الى مؤتمر عالمي لنزع السلاح يعطي دفعة جديدة من أجل تخليص العالم من الأسلحة والحروب . ان الجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح ، تتصل اتصالا وثيقا بإمكانية حل المشكلات العاجلة التي يواجهها الاقتصاد العالمي . فهي في أول الأمر مسألة تتعلق بالتوسع في التعاون الاقتصادي الدولي ، وتبادل السلع ، والتعاون الاقتصادي ، وتنميته في الدول النامية .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا مقتنع بأن الانفراج الدولي يقدم امكانيات أفضل لحل المشكلات الاقتصادية اندولية ، ولايجاد حل للأسئلة التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية ، والتقدم العلمي والتكنولوجي . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أن الدول الاشتراكية في تعاونها الاقتصادي الواسع ، انما تعتبر عاملا نحو تنميتها السريعة . ان تعاوننا متبادلا متقدما اقتصاديا ، علميا تكنولوجيا ، بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي يصبح عاملا هاما ، في تنمية الاقتصاديات القومية لهذه الدول ، وفي زيادة رخاء شعوبها ، وفي تحقيق التوازن بين اقتصادياتها .

ان اقتصاديات الدول الرأسمالية الكبرى ، قد صادفت اضطرابات جد خطيرة . وهذه الظواهر السلبية ، كان لها أثرها العميق على النمو الاقتصادي للدول النامية ، ولهذا فمن الطبيعي أن تعمل الدول النامية في سبيل ايجاد علاقات اقتصادية دولية جديدة ، تقوم على مبادئ المساواة ، وعدم التمييز ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والاختيار المستقل لتوجيه تنمية وسيادة هذه الدول على مواردها الطبيعية .

ان الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت أخيرا حول موضوعات التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، تمثل خطوة هامة في سبيل ايجاد مبادئ جديدة ، تسود العلاقات الاقتصادية الدولية . ان القرار النهائي الذي اتخذته هذه الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة يشير الى الاعلان الخاص بانشاء نظام دولي اقتصادي جديد ، وبرنامج العمل وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي يحوى مبادئ التعاون السلمي ، ويركز على الرباط الوثيق بين دعم السلام والأمن الدوليين ، وبين التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ان هذا العام ، هو العام الثلاثين لحياة الأمم المتحدة . لقد كانت الفترة الماضية فترة طويلة وكافية لكي تسوى فيها العلاقات بين الدول ، على أساس تحقيق الانفراج ، والتغلب على السياسة الخطيرة ، التي كانت تقوم على مراكز القوى ، والحرب الباردة والمواجهة . ومع ذلك ، فان هذه الفترة ، على الرغم من طولها ، كانت قصيرة ، بالنسبة لتحقيق نوع العلاقات الذي كان يجب أن يسود العالم ، والذي يؤدي الى أن تقوم هذه العلاقات على أساس المساواة ، التي تتفق مع الاحتياجات التي يتطلبها سلام دائم وأمن دولي .

انه للاسراع في عملية التنمية الحالية ايجابيا ، وعند ما تؤدي المواجهة الى اجراء الحوار والتعاون من أجل تحرير البلاد التي لا تزال مستعمرة ، وتحرير الشعوب التي لا تزال تفتقر الى الحرية . كل هذه من الواجبات التي يجب أن تضطلع منظماتنا بها . ولهذا فمن الضروري أن نشير الى أهمية وفاعلية الأمم المتحدة في عملها ، من أجل اقرار سلام وأمن عالميين ، يقومون على أساس الاحترام المتبادل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . اننا ان نشير الى هذا الخطر ، فاننا نرى أنه ناتج عن أن هناك محاولات في سبيل اعادة النظر . في ميثاق منظماتنا ، كما أن هناك بعض الاقتراحات التي تعمل على هدم أسس منظماتنا .

لذلك من الضروري من أجل تحقيق عملية الانفراج ، أن تبذل الجهود من أجل نزع السلاح ، وان تكون هناك رغبة شاملة في سبيل تقدم اقتصادي شامل . ان السلام الدائم ، الذي يقوم على أساس التعايش بين الدول ، مهما اختلفت نظمها الاجتماعية ، مع توفير جميع العوامل المساعدة لتحقيق مصالحها الاقتصادية ، يجب أن يكون هو العامل الأساسي في سبيل النهوض بهذه الدول ، التي يجب أن تسير في طريق التنمية .

وهذا ما يجب أن تكون عليه النظرة ، ليس فقط بالنسبة للثلاثين عاما القادمة ، ولكن يجب أن تكون هذه أهدافنا قريبة الأجل . ان أي اسهام من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون مصاحبا لاحتفالنا بمرور ثلاثين عاما على الأمم المتحدة .

السيد بيلكا- كازلتري (النمسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد النمسا يغتبط مع سائر أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، ان اختارت الجمعية العامة كرئيس لها في دورتها الثلاثين ، رجلا سياسيا ، له خبرته في الحياة الدولية ، معروف بأرائه التحررية الديمقراطية ، وهو السيد جاستون ثورن رئيس وزراء ووزير خارجية لوكسمبرغ .

اننا سمحتم لي أن أهنيئكم - سيدى الرئيس - على انتخابكم الرائع ، انني لست مجاملا فقط حين أقدم لكم اليوم أطيب الأمناني في سبيل نجاحكم ، فأنتم صديق للنمسا .

وأود ألا أترك هذه الفرصة تمر دون أن أعرب عن شكرى لسلفكم وزير خارجية الجزائر
السيد بوتفليقة ، الذى استطاع أن يدير ليس فقط أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة
ولكن أيضا أعمال الدورة السابعة الخاصة بكفاءة نادرة ، وبإخلاص شخص عظيم .

وانني أود أيضا أن أوجه تحيات بلدى وترحيبها الحار الى الدول الثلاث التي قبلت مؤخرا في عضوية منظمة الأمم المتحدة وهي : جمهوريات الرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وسان تومي وبرنسيب . ان بلادى لتشعر بارتياح عظيم ان تلاحظ أن تقدما جديدا قد تحقق في عملية تصفية الاستعمار في أفريقيا .

ان قبول هذه الدول يعتبر خطوة أخرى ، في طريق تحقيق مبدأ عالمية الأمم المتحدة ، هذا المبدأ الذى دافعت حكومتي عنه دائما ، والذى من أجله ، تؤيد حكومتنا جميع الجهود ، التي تبذل في سبيل قبول جميع الدول المستقلة في منظماتنا ، اذا كانت راغبة في أن تنضم اليها ، واذا كانت مستعدة لاحترام نصوص الميثاق .

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أعرب عن أملنا في أن تستطيع أنغولا ، التي تعاني الآن من انقسامات داخلية خطيرة أن توحّد قواها السياسية للحصول على استقلالها دون تدخل ، ودون تأخير . اننا نخشى أن تحدث بعض النتائج الخطيرة في عملية تصفية الاستعمار ، وأن يكون ذلك سببا لتأخير عملية منح الاستقلال لدول أخرى .

ان الاحتفال ، في الأسابيع القادمة ، بمرور ثلاثين عاما على انشاء منظماتنا ، سوف يكون فرصة لاعادة النظر في حياة المنظمة . لاشك أنه سوف توجه انتقادات كثيرة في هذه المناسبة ، لأنه خلال الثلاثين عاما الماضية لم تكن الأحداث السياسية متفقة دائما مع مبادئ الميثاق ، لأن الوضع الاقتصادى العالمى لم يمكننا من أن نحدث اصلاحات تقضي على الفقر والبؤس ، ولأن حقوق الانسان مازال مهددة .

ولو فكرنا في التغيرات التي مرت بالعالم خلال الثلاثين عاما الماضية ، وهي تغيرات واسعة في وقت محدود كهذا ولم يكن لها مثل سابق في التاريخ واذا فكرنا في التوتر الذى يؤدي اليه مثل هذا التغير ، فانه من العجب أن المجتمع الدولي لم يتعرض الى مزيد من الأزمات الخطيرة والمصائب الكبرى .

يجب ألا ننسى ، أنه خلال السنوات الثلاثين الماضية - على عكس الثلاثة عقود السابقة - لها - فان المجتمع الدولي لم يعرف حربا عالمية أخرى ، وان كانت هناك نزاعات عسكرية لم يمكن تجنبها . كذلك لا يجب أن ننسى أنه خلال الثلاثين عاما الماضية ، كانت عملية تصفية الاستعمار

قد أدت الى انشاء دول جديدة ، استطاعت شعوبها أن تحصل على حريتها واستقلالها . وهكذا فان خريطة آسيا ، وخريطة أفريقيا قد تغيرتا تغيرا كاملا . كذلك لا ينبغي أن نغفل فترة الحرب الباردة التي كنا أثناءها نخشى ما هو أسوأ ، وقد انتهت هذه الحرب الى سياسة انفراج أدت في هلسنكي ، الي توقيع الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن الأوروبي . ومع هذا ، فما يزال يبقى أمنا أن نأمل في أن المبادئ التوجيهية ، التي ووفق عليها ، سوف تلقى تطبيقها في العلاقات بين الدول حتى يمكن لهذا الانفراج أن ينتقل من الأقوال الى الأفعال .

كل هذه النتائج ما كانت لتتحقق لولا الجهود المستمرة ، من جانب الأمم المتحدة وأجهزتها . وأود هنا أن أشارك من سبقوني الى الحديث ، فأوجه الشكر للأمين العام والى مساعديه . واذا لم يكن شيء كثير قد تحقق ، فليست المنظمة هي المسؤولة ، ان أنها خاضعة لارادة دولها ذات السيادة ، وقراراتها وأحكامها غالبا ما لاتحظى بالاحترام ، وهو أمر أساسي يتطلبه التعاون الدولي .

ان هذا التعاون مازال مهددا بسبب نزاعات كثيرة لم تسو بعد ، لأنه بالرغم من جهود كثيرة ، لم يمكن حتى الآن تطبيق القرارات المناسبة التي تتخذها المنظمة .

ففي النزاع في الشرق الأوسط ، وبفضل اتفاق جديد بغض الاشتباك بين مصر واسرائيل ، قد توصل المسؤولون الى تحقيق خطوة جديدة تبشر بايجاد سلام عادل ودائم في المنطقة . ويجب في المستقبل القريب أن تتبع هذه الخطوة بخطوات جديدة ، حتى يمكن تجنب ظهور مناطق جديدة للتوتر ، وحتى يمكن أن نحقق لشعوب الشرق الأوسط ، وخاصة للشعب الفلسطيني ، السلام العادل الذي تطالب به المنظمة منذ زمن طويل في قراراتها .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، لم يكن في الامكان تحقيق تقدم ملموس في قبرص ، وبالرغم من المساعي الحميدة للأمين العام لم نتوصل حتى الى ايجاد أساس للمباحثات بين ممثلي الطائفتين . الآن وكما هو الحال في الماضي ، فان حكومتي تعلق أهمية كبرى للمحافظة على استقلال وسيادة وسلامة أراضي قبرص . وحكومتنا ترجو من الدول ومن الأطراف المعنية ، ان تضطلع بمسؤولياتها للحفاظ على السلام وعلى التوازن في هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط . ونحن نأمل ، بفضل مواصلة المفاوضات ، أن يتم التوصل في المستقبل القريب الى صيغة

مرضية للتعايش بين الطائفتين القبرصيتين . وان كل مبادرة منفردة سوف تكون خطيئة ويجب العمل على منعها .

ان عطيات الأمم المتحدة للمحافظة على السلام في الشرق الأوسط ، وفي البحر الأبيض المتوسط أمور لا غنى عنها للدفاع عن السلام في هذه المنطقة التي تتعرض للأزمات الكثيرة . ولهذا فان كل الأنشطة التي تبذل في هذا الصدد تستحق تأييد جميع الدول الأعضاء في المنظمة . وهذه الدول يجب أن تكون مستعدة لتضع تحت تصرف المنظمة كل الوسائل المالية ، مهما كانت متواضعة ، لتحقيق هذا الهدف .

ان الفشل في التوصل حتى الآن الى حل عادل للنزاعات التي تقوم في هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط ليس له آثار ضارة على الأمن في أوروبا فقط ، بل أدى أيضا الى قلق من خطيرة في لبنان ، هذا البلد الذي يعد مثالا في الحرية والديمقراطية وفي التعايش السلمي بين مختلف طوائفه الدينية ، ان هذا البلد يمر الآن بصعوبات خطيرة نأمل باخلاص أن يتغلب عليها .

وفي جنوب افريقيا ، لم يكن في الامكان ، حتى الآن ، ايجاد حلول تتفق مع قرارات الامم المتحدة . ان هناك سياسيين افريقيين مبرزين ، حاولوا خلال الشهور الاخيرة ان يعملوا على تطبيق سليم للاجراءات التي تتخذ في سبيل تحقيق الانفراج . ولكن لم تكمل هذه الجهود ، حتى الآن ، بالنجاح . ومما يثير خوفنا ، أكثر من أى وقت مضى ، هو أن أى تأخير في اتخاذ هذه الاجراءات التي تتفق مع الالتزامات القانونية ، ومع حقوق الانسان ، قد يؤدي في النهاية الى نزاع مسلح في المنطقة ، بكل آثاره التي لا يمكن التنبؤ بخطورتها .

ولكن لحسن الحظ ، فان المواجهات الدامية في الهند الصينية ، قد انتهت . وان ملايين البشر في هذه المنطقة يستطيعون لأول مرة ، منذ عقود كثيرة ، ان يعيشوا في سلام . ان حكومتي التي كانت دائما تتمنى نهاية لاراقة الدماء في الهند الصينية ، لتغتبط بهذا التطور ، وتؤمن بأن شعوب البلاد التي تأثرت بهذه الحرب ، سوف تستطيع ان تضمد بسرعة جراحها التي اصيبت بها خلال هذه الحرب . ان النمسا تود ان تقوم علاقات ودية بينها وبين دول الهند الصينية ، وهي مستعدة أيضا ، بقدر امكانياتها المتواضعة ، لأن تسهم في إعادة بناء هذه الدول .

وهكذا ، بينما قضي على مركز من مراكز الازمات في جنوب شرقي آسيا ، فان موقفا حرجيا مايزال قائما في كوريا قد يصبح تهديدا للاستقرار في هذه المنطقة . ان حكومتي تقوم بينهما وبين الدولتين في كوريا علاقات دبلوماسية ، وهو تؤيد بالتالي جميع الاجراءات المناسبة التي من شأنها ان تسهم في خفض حالات التوتر ، وفي التقريب بين الاطراف المتنازعة واجراء حوار بينها . ان التعاون الدولي مهدد ايضا بالزيادة المستمرة في انتاج الاسلحة الذي انفق عليه في هذه السنة وحدها حوالي ٣٠٠ مليون دولار . ومنذ سنوات تجرى في جنيف ، مفاوضات في سبيل نزع السلاح ، ولكنها لم تؤت ثمارها بعد . وان المباحثات التي تجرى ايضا ، في سبيل خفض الاسلحة في اوروبا الوسطى ، لم تؤد الى اية نتائج حتى الآن . ان الرأي العام العالمي ينتظر ، يوما بعد يوم ، وبفارغ صبر ، أن يتحقق التقدم في مباحثات (سولت) ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وان الرأي العام ايضا يشعر بالقلق ، ان يرى ان الفرص تضعف في توقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ان هذه المعاهدة ، كان الامل فيها ان تصبح اداة فعالة ضد خطر الحرب النووية . وان المؤتمر المكلف ببحث هذه المعاهدة ، كان مع الأسف مخيبا للآمال .

فإذا كانت الدول الكبرى لم تعقد العزم على تحقيق نزع السلاح ، دون الاضرار بتوازن القوى وعدم تهديد الامن ، فيجب ان نتوقع ان مفاوضات نزع السلاح لن تتقدم كثيرا في المستقبل . ومع هذا ، فان حكومتي سوف تواصل مناصرتها لفكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، ونأمل ان النتائج التي توصل اليها مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي عقد في هلسنكي ، تسجل فجر عهد أكثر ملاءمة لتخفيض الترسانات الحربية التقليدية ، والنووية الضخمة . وبصفة خاصة فان الرأي العام العالمي سوف يقيس مقدار نجاح سياسة الانفراج ، بمقياس النتائج التي يمكن تحقيقها في هذا المضمار .

ان نجاح ، او فشل التعاون الدولي ، سوف يتأثر بشكل جوهري ، نتيجة النزاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتزايد سيطرتها على المسرح الدولي السياسي . ان منظمة الامم المتحدة — استطاعت ان تلعب دورا هاما خاصا في هذا المجال ، فيفضل كثير من اجهزتها الاقتصادية كمؤتمر التجارة الدولي ، ومنظمة التنمية الصناعية ، وبفضل مؤتمرات كثيرة اخرى ، استطاعت الامم المتحدة ان تعمل في سبيل المجتمع الدولي ، حتي يدرك هذا المجتمع الضرورة الملحة في سبيل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد أقرب الى العدالة ولكي يفهم الجميع ان جميع الاجراءات التي تتخذ في هذا الصدد ، لا يمكن الا ان تكون ثمرة تعاون متفاهم عليه ، وليس نتيجة مواجهة عدوانية . ان الدورة السابعة الاستثنائية ، قد انتهت ، في هذا الصدد ، الى نتائج مشجعة تقدرها حكومتي تقديرا عظيما .

ان الاتفاق الذي صحب اعتماد الوثيقة النهائية ، قد كان موضع تقدير من الجميع كوثيقة تدل على الحكمة السياسية الحقيقية ، وان هذه الحكمة نفسها تتطلب منا ان نقوم بتطبيق سريع للقرارات التي تتخذ لصالح البلاد الفقيرة اقتصاديا .

لقد كان من اهم اهداف ميثاق الامم المتحدة أيضا ، تحقيق وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية . ولكن لسوء الحظ ، لا يمكننا ان ننكر ، انه في هذا المجال بالذات ، وبالرغم من جميع جهود المنظمة وقراراتها واحكامها ، فان مسلك كثير من الدول الاعضاء ، مازال موضع شك . ان عدد اللاجئين السياسيين وحده الذي بلغ ١٤ مليون شخص تقريبا ، انما يقوم دليلا على ان الحريات الاساسية متهمة في بعض الدول . ففي عام ١٩٧٤ وحده ، اضطر ما يقرب من مليونين وربع من الأشخاص ، اثر احداث سياسية ، الى ترك دورهم ، والهروب من بلادهم . ومن المؤسف أيضا

أن جميع الدول ، لم تعدل بعد عن استخدام وسائل التعذيب ، ووسائل أخرى وحشية وغير—
انسانية ، لتخضع بها المعتقلين السياسيين . ان حقوق الانسان تهدد على هذا النحو بطريقة
صارخة ، وبذلك ايضا تهدد الكرامة الانسانية . ان حكومة النمسا سوف تواصل تأييدها للجهد—
التي تبذلها الامم المتحدة ، بقصد الغاء عقوبة الاعدام ، ونحن ندين هذه العقوبة ، اذا طبقت
كعقوبة للجرائم السياسية .

طالما أن سياسة التفرقة العنصرية ، ستظل ممارسة في جنوب افريقيا ، وطالما أن مؤسسات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين لن يجدوا وطناً لهم ، وطالما تستمر دول منظمتنا ، التي تهدر حقوق الانسان ، في رفض منح تأشيرات الدخول لمجموعة التحقيق التي توفدها لجنة حقوق الانسان ، فان الأصوات التي تدين كل هذه الاجراءات في هذه الجمعية يجب ألا تصمت . لقد قابلت بارتياح ، المبادرة التي اتخذها زميلي البلجيكي السيد فان السلاند — بمناسبة المناقشات التي تجرى في هذه الدورة بشأن امكانيات استمتاع البشر بحقوق الانسان وحرياته الأساسية — التي تستهدف دراسة الأساليب التي يمكن أن توفد بها مثل هذه اللجان التحقيقية والمعايير التي يجب أن تتخذ في سبيل تكوينها .

يجب أن نعترف وأن نمتدح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، والتي لا تزال تبذلها في مجال احترام حقوق الانسان ، وزيادة العلاقات الانسانية بين البشر . ان المفوضية السامية للاجئين تبذل جهوداً كبيرة ، في سبيل تحسين مصير هؤلاء الأشخاص ، الذين اضطروا الى ترك أوطانهم ، والذين فقدوا جميع ممتلكاتهم . ان النمسا ترى نفسها ملتزمة ، بأن تؤيد هذه الجهود بصفة خاصة ، فقد كانت النمسا ، منذ أصبحت عضواً في الأمم المتحدة ، أى منذ عشرين سنة ، ملاذاً لنحو لاجيء سياسي ، وجدوا فيها وطناً جديداً لهم ، فخلال السنتين الماضيتين ، استقبلت النمسا نحو لاجيء ، جاءوا من قارات كثيرة دون تمييز عنصري أو ديني بينهم .

ان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بقصد تنمية القانون الدولي ، وخاصة القانون الانساني ، جديدة بالذكر ، وأود أن أشير في هذا الصدد ، الى أن النمسا قد أيدت بقوة، المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، والصليب الأحمر الدولي ، التي تستهدف تقنيناً جديداً للقانون الدولي للحرب ، وهي تغتبط بالنتائج التي تحققت في المؤتمرين الدوليين اللذين خصصا لهذا الموضوع في جنيف ، كما تحاول مع بعض الدول الأخرى ، أن ينص في القانون الدولي على تحريم استخدام بعض الأسلحة التقليدية التي تعتبر مصدر آلام وعذاب للبشرية .

ان النمسا الذي يعتبر بلداً مغلقاً عن البحار ، يتمنى أيضاً ، نجاحاً طيباً لمؤتمر قانون البحار .

فهناك مؤتمرات كبيرة هامة حول تفنين القانون الدولي ، قد عقدت في فيينا ، كان آخرها المؤتمر الذى نظم في بداية هذه السنة ، لاعتماد اتفاقية فيينا ، حول تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي . ومنذ قبول النمسا في منظمة الأمم المتحدة ، أى في عام ١٩٥٥ ، أصبح بلدا للملتقيات الدولية ، ومقرا للمنظمات الدولية الكبرى ، وخاصة ، الهيئات التابعة للأمم المتحدة . واذا كان بلدى يتطلع الى خدمة المجتمع الدولي على هذا النحو ، وخدمة الأمم المتحدة ، فذلك لأنه مقتنع اقتناعا وثيقا ، بأن حياده الدائم هو الذى يؤهله لهذا الوضع . ان المقر النهائي لكل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذى اقامته على حسابها الحكومة الفيدرالية ومدينة فيينا ، سوف يكون كل منهما معدا تماما في عام ١٩٧٨ . وببناء هذين المقرين وتجهيزهما تسهم النمسا في تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الأمم المتحدة التي سوف تنظر جميعتها العامة ميزانية المنظمة وما يكتنفها من الصعوبات المادية . ان حكومتى مقتنعة بأن هذين المقرين سيستخدمان لصالح الأمم المتحدة ، ونحن نأمل أن تلقى المقترحات التي قدمها الأمين العام ترحيبا من جانب جميع الدول الأعضاء .

لقد أبلغت حكومتى ، منذ خمس سنوات ، وللمرة الأولى ، الجمعية العامة بحل اتفقت عليه كل من النمسا وايطاليا ، ينص على توسيع نطاق الحكم الذاتى للتيروول الجنوبية ، ووضع جدول زمنى موافق عليه من قبل الحكومتين . ونظرا الى أن هذا الموضوع ، كان موضع القرارين ١٤٩٧ (د - ١٥) و ١٦٦١ (د - ١٦) للجمعية العامة ، فاني أود أن أبلغ الجمعية العامة بالوضع طبقا للتقليد المتبع سلفا .

ويسرنى أن أقول ، ان الجهود التي تبذل لتنفيذ باقى الخطوات الخاصة بالحكم الذاتى للتيروول الجنوبية ، قد استمرت خلال العام المنصرم ، وقد مكنت من تحقيق بعض التقدم ، فاذا لم تكن هذه الجهود قد وصلت حتى الآن الى نتيجة نهائية ، فذلك لأن هذه الاجراءات تنطوى على مشكلات صعبة . ومع ذلك ، فاني أود أن أعرب عن أملى ، في أن نتمكن من أن نصل في المستقبل القريب ، الى حل مرضى في هذه المسألة .

ان التغييرات الضخمة التي مر بها العالم ، في المجالين السياسى والتكنولوجى خلال السنوات الثلاثين الماضية ، سوف تستمر دون شك ، وهي تتطلب تماونا متفاهما داخل منظمنا ،

إذا كانت البشرية تريد أن تتخلص نهائيا من الدمار . ان العالم لا يمكن أن يستغني اليوم عن منظمة الأمم المتحدة . وان حكومتي لا يمكنها الا أن تنضم الى الملاحظة التي أبدتها الأمين العام في مقدمة تقريره حول نشاط المنظمة — وأتلو نصها :

” من المتفق عليه أنه في عالم اليوم ، لا يمكن لأي حل رشيد في العلاقات الدولية أن يكون بديلا للمبادئ والأجراءات التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة . ان المناقشة والحل الوسط يعتبران الوسائل الوحيدة لتجنب القهر والنزاعات وازالة الدماء . ان الدبلوماسية موحدة الطرف او الدبلوماسية متعددة الأطراف لا تكفيان ، بل يجب أن تستكمل بعمل جماعي ودبلوماسية متعددة الأطراف . ” (A/10001/Add.1, P. 20)

انني اذ أشير الى الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي ، أقول أن ثلاثا وثلاثين دولة أوروبية، وكذلك الأمم المتحدة ، وكندا ، قد اتفقت على المبادئ التوجيهية التي يجب أن تضمن الابقاء على التعايش السلمي ، بين الدول ذات النظم السياسية المختلفة . ففي الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اعتمد قرارا يمكن من ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد ، وكان ذلك بالاتفاق الجماعي . وفي هاتين الحالتين ، فان القرارات لم تتناول الا مبادئ توجيهية .

وسوف نرى خلال العقد القادم ، اذا كانت هذه البدايات المبشرة ، سوف يتبعها تنفيذ عملي لهذه المبادئ التوجيهية ، لأنه سوف يتوقف عليها نهائيا معرفة ما اذا كان عالم الغد سيمر بحالة توتر أقل ، وبؤس أقل ، وعدالة أكثر . اننا نتمنى لأنفسنا ، كما نتمنى للأمم المتحدة ، تحقيق هذا الامل تحقيقا كاملا ونحن نحتفل بعيدها الثلاثين .

السيد مطيع (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) : السيد الرئيس ، يسعدني أن ابرلكم عن تهنيتي الخالصة ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة ، متمنيا لكم التوفيق في تأدية مهماتكم ، واثقا من أن مقدراتكم وغبرتكم ستمكنا من الوصول الى نتائج مثمرة في أعمالنا .

كما يسرني أن اشيد بالدور البارز الذي اضطلع به سلفكم ، الزميل عبد العزيز بوتفليقة ، في ادارة اعمال الدورة السابعة الخاصة ، والدورة التاسعة والعشرين ، التي يمكن القول بحق ، انها واحدة من أهم الدورات التي شهدتها الأمم المتحدة في تاريخها الحديث . ولا يفوتني هنا التنويه بالتقدير والامتنان للجهود المخلصة التي يبذلها السكرتير العام (كورت فالدهايم) ، من أجل سيادة مبادئ الميثاق ، وتحقيق اهدافه ، في الحياة الدولية الراهنة .

وتغمرنا السعادة كثيرا ، ونحن نحتفل هذا العام ، بانضمام ثلاث دول جديدة الى منظمتنا ، وهي جمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، بعد كفاح مرير خاضته شعوبها ، ضد قوى الاحتلال والاستعمار ، واستطاعت بذلك نيل حريتها ، وتأكيد استقلالها الوطني ، اننا في الوقت الذي نعبر فيه عن ترحيبنا بانضمام هذه الدول الصديقة الى منظمتنا ، نتطلع بثقة لا حثائنا بقبول عضوية انغولا المناضلة ، وبابوابها فينيا الجديدة في المنظمة الدولية قريبا .

ولعله من المناسب هنا الاشارة الى السلبية المؤسفة التي اتسمت بها مناقشات مجلس الامن ، لطلبي الانضمام اللذين تقدمت بهما كل من جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية . ان اقدام الولايات المتحدة على حرمان هاتين الدولتين للمرة الثانية ، والحيلولة دون تحقيق مطلبهما العادل ، في عضوية الامم المتحدة ، لأمر يحز في نفوسنا كثيرا .

وبرغم ذلك فاننا سعداء أن نرى حكومة كمبوديا الشرعية ، تحتل مقعدها هنا ، بعد نضال شاق ومرير ، ضد العمالة ، والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية *.

السيد الرئيس ، تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثلاثين ، في ظل تطورات سياسية ايجابية ، تشهد انحاء متفرقة من العالم ، ومهما قيل فان تصاعد الكفاح المسلح في عمان ، بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ونضالها البطولي ضد التواجد الأجنبي هناك بهدف تحقيق الاستقلال الوطني ، والسيادة الكاملة للشعب العماني على أراضيه ، ومعارضتها الدؤوبه لانشاء قواعد عسكرية امريكية في جزيرة مصيره ، وعلى مقربة من آبار النفط العربية ، وانتصار حركات التحرير في فيتنام ، ولاوس ، وكمبوديا ضد الامبريالية العالمية ، ذلك الانتصار الرائع الذي أثبت للعالم ، ان صمود الجماهير الشعبية ، واشتراكها في الكفاح المسلح والمنظم ، يعد من أهم مصادر القوة ، والشجاعة حتى في مواجهة أعنى دولة في العالم ، بإساحتها الفتاكة وقوتها العسكرية المدمرة - واحراز شعوب افريقية جديدة استقلالها التام بعد نضال شاق ومرير ، وتصاعد الكفاح الشرعي لشعب جنوب افريقيا ، وروديسيا ، ضد التفرقة والتمييز العنصري ، ومن أجل اقرار حقوقه المشروعه ، وسقوط الفاشية في البرتغال ، وبصورة فتحت المجال أمام القوى الوطنية والتقدمية لانتهاج سياسة وطنية ، بعيدة عن الأحلاف العدوانية ، وتعاظم المعارضة الشعبية للهيمنة الامبريالية في امريكا الجنوبية ، لاسيما في بورتوريكو ، التي يناضل شعبها من أجل الاستقلال الذاتي وحق تقرير المصير ، وكذلك مقاومة الشعب الشيلي للفاشية العسكرية هناك ، وخروج كوبا منتصرة من الحصار الامبريالي الذي فرض عليها ، ان في كل تلك الاحداث الهامة دلائل واضحة تشير الى أن موازين القوى تسير لغير صالح الامبريالية العالمية وبأن الفترة الراهنة تمثل مرحلة متقدمة في انتصار الشعوب ضد السيطرة والاضطهاد والعمالة والتدخلات الأجنبية .

واذا كانت شعوب آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، تحقق اليوم بصلاحيته انتصاراتها المتتالية على طريق الاستقلال والتحرر ، فان الامبريالية ، وبأساليب متنوعة تقف في مواجهة طموحات تلك الشعوب ، في تثبيت سيادتها على ارضها ، وثرواتها الطبيعية ، لقد فشلت

تولي الرئاسة السيد ارد مبيليج (منغوليا) نائب الرئيس .

سياسة الغزو العسكـرى ، والاستعمار المباشر ، وشرعت الامبريالية في تجديد أساليبها ، وفقاً للأوضاع الجديدة ، عن طريق دول عميلة لها ، مثل اسرائيل ، وجنوب افريقيا ، أوبتسخيـــــر أجهزتها الاستخبارية للاطاحة بالنظم الوطنية التقدمية ، أوبتجنيد شركاتها الاحتكارية ، لربط بعض الدول النامية بعلاقات ومصالح اقتصادية تهدف في النهاية الى احتوائها وتبديد آمـال شعوبها في انجاز استقلالها ونموها وتطورها .

السيد الرئيس ، في الشرق الأوسط ، لا زالت الولايات المتحدة تواصل دعمها لاسرائيل ، وتسليحها وتقوية أمنها ، ودفعها للتشبث باغتصابها لأرض فلسطين ، وتشريد شعبها ، واستمرارها في احتلال الأراضي العربية ، وتشجيعها لاعتداءاتها المتتالية على جنوب لبنان ، وقصفها الوحشي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، كل ذلك من أجل الوصول الى سراب خادع ، يتمثل في اعتقادها بإمكانية ازالة الوجود السياسي والمادي للشعب الفلسطيني ، وفرض شروطها على الشعوب العربية . ان اقدام الولايات المتحدة على مد اسرائيل بالأسلحة المتطورة ، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى ، مقابل التودد لها للانسحاب بضعة كيلومترات من الأراضي التي تحتلها ، انما هو تشجيع للاحتلال ، ومكافأة للعدوان ، ومرارة للمعتدى عليه . لقد أصبح التمسك الاسرائيلي باحتلال الأراضي العربية منذ حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، مثلاً صارخاً لمعنى الابطال . . . يرفضه ويستنكره المجتمع الدولي والضمير العالمي بأسره ، وتصر الحكومة الامريكية على مباركتها وتأييده .

ان بلادى تشجب بشدة اقدام أى جهة على دعم اسرائيل ، بأى صورة كانت ، وترفض أن تكون الولايات المتحدة مؤهلة للتوسط في نزاع الشرق الأوسط ، باعتبارها طرفاً مؤيداً لاسرائيل . ان البحث عن أى حل لأزمة الشرق الأوسط دون الارتكاز على مبدأ الانسحاب الكامل دون قيد أو شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، في أعقاب عدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الكاملة ، في ظل اقامة دولته الفلسطينية العلمانية ، سيكون مآله الفشل ، ولن يحقق السلام في المنطقة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تتمتع مؤخره ، بعضويتها الكاملة في حركة عدم الانحياز ، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما أن أى تفاض لأساس النزاع في الشرق الأوسط ، وتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، لن يكون في حقيقته الا مناورة اسرائيلية جديدة ، تستهدف شق الصف العربي الواحد ، وتشبث سياسة العدوان . ان الجمعية العامة في دورتها هذه ، جديدة بوضع حد لتصرفات اسرائيل وعدم التزامها بقراراتها ، وانتهاكها لنصوص الميثاق وخرقها لأسسه ومبادئه ، وازاء هذه التصرفات ، فاننا نطالب بانزال أقصى العقوبات باسرائيل ، بما في ذلك تعليق عضويتها وطردها من الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، وإذا كانت اسرائيل تمثل أبشع معاني العنصرية والقهر في الشرق الأوسط ، فإن النظامين العنصريين في روديسيا وجنوب افريقيا ، يمارسان سياسة التفرقة والتمييز العنصري ، ويعملان على الحيلولة دون ممارسة الأغلبية السوداء ، لأبسط حقوقها الوطنية على أراضيها . اننا نؤيد الكفاح البطولي الذي تخوضه الشعوب الافريقية ، ضد العنصرية البيضاء في روديسيا وجنوب افريقيا ، وعلى الأمم المتحدة ، الوقوف بحزم أمام مسؤولياتها التاريخية ، وتمكن شعب ناميبيا من تحقيق استقلاله وسيادته .

لقد أعلنت بلادى أكثر من مرة وقوفها وساندتها لحركات التحرير في كل مكان ، ومن أجل انتصارها في نضالها المشروع ضد الاستعمار بأشكاله المختلفة والعنصرية والهيمنة الامبريالية . ففي قبرص نعتقد بأن المدخل الصحيح لحل الأزمة القبرصية ، يكمن في تصفية القواعد العسكرية ، وجلاء القوات الأجنبية ، ثم تبدأ الأطراف المعنية في التفاوض تحت اشراف الأمم المتحدة ، من أجل صيانة وحدة الشعب القبرصي ، وتعزيز انتهاز قبرص لسياسة عدم الانحياز . ويرغم الانتصارات الأخيرة التي حققتها شعوب فيتنام ، وكمبوديا ، ولاوس ، في جنوب شرق آسيا ، فإن القضية الكورية لا زالت تشد اهتمام العالم ، ان اصرار الولايات المتحدة على التواجد في كوريا الجنوبية ، وامدادها بأسلحة عدوانية متطورة وتحريضها ضد الشمال ، لن يعمل الا على زيادة حدة التوتر هناك .

ان اليمن الديمقراطية ، تقف دون تحفظ الى جانب كوريا الديمقراطية ، في مطالبتهما العادلة بانسحاب جميع القوات الأجنبية من جنوب كوريا ، وتحقيق الوحدة بالطرق السلمية ، وقبول كوريا موحدة في الأمم المتحدة .

السيد الرئيس ، يرتقي اهتمام العالم بنزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية الى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وإذا ما تحقق هذا الاتجاه ، فسيمثل دون شك انتقالا قويا نحو الأمن والاستقرار العالمي ، ونحن في اليمن الديمقراطية - كغيرنا من البلدان النامية ، نرحب بالاتجاهات الجديدة ، للحد من استخدام التفجيرات والأسلحة النووية ، ومنع انتشارها ، وتوجيه الطاقة النووية لخدمة أغراض التنمية والسلم والتقدم ، ونشارك الدعوة الى عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح . كما نؤيد النداءات القاضية بانشاء مناطق خالية من السلاح النووي ، في انحاء متفرقة من العالم .

ان بلادى مع اعلان المحيط الهندى منطقة سلام ، غير ان ذلك الاعلان ينبغي أن يشمل الأقاليم المطلّة على هذا المحيط والجزر الواقعة فيه .
ونعلن في نفس الوقت ترحيبنا باعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى ، غير اننا نرى أنه ينبغي على جميع الأطراف المعنية ، التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، ويكون هذا الالتزام بمثابة الشرط الأول لاثبات حسن النوايا ، في الاقدام على تنفيذ هذه الدعوة الايجابية .

السيد الرئيس ، لقد حققت الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، مكسبا اقتصاديا جديدا باقرارها لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، كما شكلت المقررات والتوصيات التي اتخذتها من قبل الدورة الاستثنائية السادسة ، أساسا واقعيا لفهم الطبيعة السائدة في الاقتصاد الدولي القائم .

ان ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من التكافؤ والعدل ، الى جانب السعي الحثيث للقضاء على كافة مظاهر التبعية الاقتصادية والاعتماد على النفس في توحيد الاقتصاد الوطني ، ستساعد الى حد كبير في تخفيف ثقل الأزمة الاقتصادية . كما ان تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية لا سيما تلك المصدرة للطاقة والمواد الأولية ، وبقيّة الدول النامية أمر في غاية الأهمية ، ان يلاحظ ان هناك اتجاها نشطا لعزل البلدان المنتجة للطاقة والمواد الأولية ، واحتوائها وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي ، والاستفادة من ثرواتها الطبيعية لغير صالحها .

وعلى الدول النامية مجتمعة التنبه الى اساليب الاستعمار الجديد والوقوف بصلاية
 للحيلولة دون تنفيذ سياساته في تمزيق وحدتها والاستفادة من مواردها وشرواتها .
 السيد الرئيس ، ان اسمى ما تنشده شعوبنا يتمثل في ترسيخ دعائم السلام والعدالة
 والرفاهية والتعاون المشمر ، واننا نأمل باخلاص ان تصل الجمعية العامة في دورتها الثلاثين
 الى مستوى ثقتنا وطموحات شعوبنا في الوفاء بتحقيق تلك المبادئ الانسانية السامية .
 ولكم الشكر ،،،

رفعت الجلسة عند الساعة ١٥/١٣